إيجابيات الزواج الجماعي .. !!

عبدالله البحري

● تكاد تكون الاعراس الجماعية التي رعى معظمها واشرف عليها بنفسه رمز الوطن وزعيم الأمة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح من بين تلك المنجزات الاجتماعية ومن أهم وأبرز التقاليد والعادات المحمودة التي لاقت تأييداً جماهيرياً سيما وان هذه الاعراس التي حظي بها مئات الشباب سواءً من المنتمين للسلك العسكري أو سواهم من ذوي الدخل المحدود قد أسهمت في ترشيد وتقليل النفقات والاعباء المادية التي كانت والى وقت قريب جداً تثقل كاهل هؤلاء الشباب وأسرهم، ولعل الأمر برمته قد بات اشبه بالبلسم الشافي والذي يبحث عنه معظم الشباب اليمني وليس بالغريب على قيادتنا الحكيمة والتي يمثلها الاخ الرئيس المناضل علي عبدالله صالح بان ترعى وتشرف بشكل مباشر على تدشين مثل هذه الاعراس الفريدة والمتميزة من حيث كونها تطبيقاً للشرائع والسنن ذات التيسير والتسهيل ناهيك عن انها امتداد وتواصل لاحياء تراثنا وموروثنا الشعبي الأصيل والذي مازال الكثير من ابناء الوطن محافظين ومقتدين بها كسلوك وممارسة وخاصة عند اقامة الافراح والاعراس ..!

ان دعوة قيادتنا السياسية ولأكثر من مرة لاقامة وتعزيز مبدأ التكافل الاجتماعي عبر ترسيخ العديد من النماذج الايجابية والتي نراها عند كل مناسبة زواج او حتى عزاء قد استجاب لتفعيلها جميع الخيرين من كافة شرائح مجتمعنا الطيب وبالذات عندما يتم استغلال القنوات المرتبطة باعمال الجمعيات الاهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني وعبر مساندة ومشاركة المجالس المحلية وذلك لصالح الشباب التواق لاكمال نصف دينه .. والى هنا فان ما تقدم يعد نجاحا لاتشوبه شائبة طالما وانه لايتداخل مع اغراض سياسية او شخصية..

اما ما بعد هذه الاعراس التي قد تتعدى عند حصرها خانات الالاف من المتزوجين – ذكوراً واناثاً- فاننا لايمكن ان نهمش او ننسى بان نسبة من بينهم وبعد مرور عام كامل سوف يصبحون آباء وأمهات ،وتلك نعمة من الله المتكفل بارزاق عباده ،ولا ضير في ان اذكر هنا مسألة هامة تكاد تكون شبه متجاهلة من قبل الجهات المعنية بوضع الخطط والبرامج وتحديداً منها الدولة والحكومة وهذه المسألة تكمن في اضافة حوافز مالية الى رواتب من ذكرناهم سلفا وبحسب تقدير مستوى الدخل لهم لانهم قد بدأوا في تكوين أسر جديدة واصبحوا يواجهون متطلبات معيشية ضرورية ، كما هو واجب عليهم تجاه بناء الوطن ورفع معدل ادائهم ، وهي أمنية لامناص من تحقيقها ولعلي أرى ملامحها في الافق والابعاد التي يرسمها كسابقاتها أب وراعي نهضتنا الحديثة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح والذي يعلق كل الشباب اليمني عليه آماله وطموحاته الحاضرة والمستقبلية والذي ندعو له جميعا بدوام الصحة ومديد العمر باذن الله تعالى.

عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة والحفاظ على البعد الإنساني

سامي خشبة (●)

● كيف تستطيع المجتمعات المتطورة التي أنتجت التكنولوجيا الرقمية وشبكاتها المعلوماتية والتي تصدر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وللتنمية بالتالي على مستوى الكوكب كله؟ وكيف تستطيع المجتمعات النامية التي تستورد كلا من التكنولوجيا والاستثمارات معاً؟ كيف يستطيع هذان النوعان من المجتمعات أن يحافظ كل منهما على هويته الاجتماعية – أو بتعبيرنا نحن العرب: خصوصيته – في العصر المعلوماتي وشبكاته الرقمية التي تتحول كل المعلومات فيها الى مجرد أرقام ورموز – تتجاوز – أو تتخطى كل الخصوصيات والهويات – الفردية والاجتماعية – وقد تتعامل معها جميعا باعتبارها مجرد كيانات حسابية (رياضية) لا تواريخ خاصة لها ولا تفرقة بالتالي بين ثقافة – مما تشير إليه الأرقام والرموز – وبين ثقافة أخرى؟.

كان مانويل كاسيلز قد أوضح كيفية وأسس: ظهور المجتمع الشبكي في المجلد الأول من كتابه المؤسس: العصر المعلوماتي: الاقتصاد والمجتمع والثقافة، وكيف استفاد رأس المال من تكنولوجيا المعلومات في إعادة هيكلة نفسه – إداريا واستثماريا – فحقق للمجتمعات الصناعية المتطورة في الغرب واليابان قفزة تنموية كبرى في سبعينات القرن العشرين..

في المجلد الثاني من الكتاب نفسه، وتحت عنوان: قوة الهوية يدرس كاسيلز الاشكالات الاجتماعية – الثقافية التي نشأت عن عولمة رأس المال رغم المكاسب الهائلة التي حققتها مجتمعات بعينها من خلال السهولة الهائلة لانتقال الاستثمارات العالمية من مراكزها – في الغرب واليابان – الى تلك المجتمعات. ورأى كاسيلز أن التكنولوجيا الرقمية كانت هي الدافع الأول لتحقيق تلك السهولة... ولكنه يهتم بما فعلته المجتمعات المستقبلة للاستثمارات العالمية هذه لكي تستفيد بدورها ولكي تحقق نموها السريع في جنوب شرق آسيا ثم في الصين وبعض بلدان (أمريكا اللاتينية): كانت تلك البلدان قد ركزت طوال جيل كامل على الأقل على كل من التعليم والتدريب وتطوير البنية الأساسية: بكل ما تستلزمه كل من هذه المجالات الثلاثة من مستلزمات ومعدات: من تجهيز المعلمين الى الباحثين العلميين الى تدريب العمال والافراد على الأجهزة الادارية ومن ترجمة العلوم الحديثة وتأليف المعاجم والموسوعات الى تطوير التشريعات المالية والادارية الى بناء شبكات الاتصال والنقل... والمرافق.. إلخ.. إلخ...

غير أن كاسيلز ينبهنا الى القضية الأساسية المترتبة على هذا الانتقال السهل للاستثمارات: رؤوس الأموال أصبحت عالمية لا تعتمد كثيرا على (دولها القومية) في رأيه بينما أصبحت الاعمال – أي التصنيع والادارة والخدمات وغيرها محليين، وبذلك ينشأ في رأي كاسيلز التناقض الرئيسي الأول بين العولمة التي تتجاوز الهويات والخصوصيات الفردية والاجتماعية وبين

الهوية: العولمة تجسدها الحركة المستمرة لرؤوس الأموال (تظاهرها وتساندها شبكات الميديا – وعلى رأسها شبكات التلفزيون الكوكبية أولا، ثم شبكة المعلومات الدولية أو الانترنت – ثانيا) أما الهوية فتجسدها الثقافات المحلية (القومية أو الجماعية) أولا كما تجسدها طموحات الأفراد والجماعات المحلية: الى أن يسيطروا على حياتهم وعلى بيئاتهم وعلى وظائفهم ومهنهم وعلى اقتصادياتهم وعلى حكوماتهم وعلى بلدانهم وأن يسيطروا في النهاية على مصير كوكبهم الأرض الكوكب الوحيد الذي يمتلكونه حتى الآن أو الذي يستطيعون العيش فيه!.

●□●

ويرى كاسيلز أن الاستثمارات العولمية تحسن اختيار المناطق التي تحول اليها رؤوس الأموال – حيث تجد القوى العاملة المدربة – الرخيصة بقدر الامكان – والادارة المتطورة والمرافق الحديثة (طبعا – وإلا فكيف تحافظ على مستويات ونوعيات إنتاجها المطلوبة في الأسواق المختلفة في الامكانيات وفي الأذواق)... ولكن هذا يترتب عليه استبعاد أو اقصاء مناطق أو تجمعات بشرية أخرى، فتترك للتخلف.. أو لمجرد الاستغلال من كل نوع: استغلال ثرواتها الطبيعية أو أسواقها لاستهلاك المنتجات الرخيصة والمتدنية... أو للسلاح الفائض!.

ويربط كاسيلز بين هذا التوزيع الاقتصادي – الاجتماعي للاستثمارات والنمو بالتالي – وبين الثقافة الشبكية التي أصبحت تعتمد أساسا على التلفزيون – الميديا الرئيسية في عصرنا التي توفر كلا من: الترفيه والمعرفة بالشكل وبالمستوى وفي الاتجاه الذي يفرضه المستثمرون في شبكات الارسال – الفضائية – والمحلية إن أمكن!).

ثم يربط كاسيلز بين التوزيع نفسه للاستثمارات، وبين السياسة الشبكية أيضا – على مستوى العالم وعلى المستويات الاقليمية: إنها سياسة تعتمد بدورها على الميديا وتوجيهها المستمر للرأي العام في العالم وفي أقاليمه المختلفة..

وفي مواجهة هذا التركيب العولمي – الاقتصادي – الثقافي – السياسي – يرى كاسيلز أن المجتمعات المختلفة – المتطورة، والنامية، والمستبعدة على السواء تفرز حركات اجتماعية – ثقافية أساسا، تسعى لمقاومة عمليات التنميط أو التوحيد القياسي للبشر كلهم وتقسيمهم حسب مصالح الاستثمارات العولمية. كما تسعى لمقاومة عمليات الاستبعاد والاقصاء أو التهميش وعمليات محو الخصوصيات الثقافية، الجماعية والاجتماعية والفردية.. رأي أن النزعات المحافظة من ناحية، واليمينية المتطرفة من ناحية ثانية هي التي تسود لمواجهة هذه الجوانب السلبية للعولمة الاقتصادية/ الثقافية (الاعلامية) والسياسية.

ومع ذلك فقد أكد بالشواهد التاريخية أن هذا التطور المعلوماتي والتنموي ذاته يحمل للمجتمعات الواعية إمكانية مؤكدة للتخلص من عواقبه السيئة – أو لتجنب تلك العوائق: التعليم وتطوير الثقافات التقليدية هو الشرط الأول للخلاص؛ أما الشرط الثاني فهو تطور الأسرة الديمقراطية حيث تتساوى فرص النساء والرجال مساواة حقيقية، وتتساوى حقوق الشباب والكهول والشيوخ: فاذا كانت الأسرة هي البذرة الاولى للمجتمع، فان مجتمعات العصر المعلوماتي – الشبكي – لن تتخلص من سيئات هذا العصر، أو لن تتجنبها – إلا بغرس الديمقراطية في قلب هذه البذرة: إن حرية الأفراد – في إطار من الالتزام الواعي – هي الشرط اللازم لاستعادة الوجه الانساني للمجتمع، أو للحفاظ عليه، وعلى خصوصيته المتطورة والمتفتحة في ذات الوقت.

(●) كاتب عربي..

الحياة .. والماء

عبدالقوي منصور المغربي

■.. الماء هو الحياة.. واذا انعدمت المياه انتهت الحياة لأنه لا بقاء لأي كائن حي دون ماء.. وصدق عز وجل القائل: «وجعلنا من الماء كل شيء حي» صدق الله العظيم.

كما أن رسولنا الكريم الذي لا ينطق عن الهوى عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى التسليم قال لأحد الصحابة عندما نظر اليه وهو يتوضأ: «لا تسرف. فقال: أفي الوضوء اسراف؟ فقال: نعم ولو كنت على نهر جارٍ» صدق رسول الله عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

ونحن نقرأ الكثير عن تدني مخزون المياه الجوفية في بلادنا.. كما نسمع في المقابل الحث على ترشيد استخدام واستهلاك المياه.. لكن دون أن نلمس عمل شيء حيال هذه المحنة، مع أنها من الأمور التي يجب أن يحسب لها ألف حساب وأن تكون شغلنا الشاغل لأنها مسألة حياة أو موت.

ولأن الموضوع مهم، والأمر جلل فإنه لحريٌ بالجهات المختصة في الدولة أن تقوم بواجبها.

على أن تبدأ بمنع من يقومون بحفر الآبار الارتوازية العشوائية داخل أحواش منازلهم، وكذا منع المسابح المقامة بداخل تلك المنازل، ثم تقوم بعد ذلك بإرشاد المواطن وتوجيهه الى كيفية الحفاظ على الثروة المائية.. حيث أن المواطن يعرف انما يستغرقه من المياه في الشهر.. يستغرقه من يملك في منزله مسبح في اسبوع أو أقل من ذلك.. فكيف يقال له بأنه يجب عليه ترشيد استخدام المياه؟!

كما أن المواطن اليمني لا يمكن أن يستجيب لأي ارشاد أو توجيه أو نصح.. ما لم ير أن من يطلب منه ذلك قد بدأ بنفسه.

وليس أدل على ذلك مما تم مؤخراً حول منع عواكس السيارات حيث استجاب المواطنون لذلك التوجيه بشكل منقطع النظير، وسبب ذلك التجاوب الكبير ولأن الجهة التي وجهت له بدأت بنفسها.

وبما أن موضوع «المياه» جد خطير.. فمن المهم بمكان أن تقوم جهات الاختصاص في الدولة بمنع الحفر العشوائي وارشاد المزارعين الى طرق الري الحديثة ومساعدتهم قدر الامكان بالمعدات التي يحتاجونها، اضافة الى قيامها بمنع غرس وتربية الأشجار التي تستهلك كميات كبيرة من المياه مثل «أشجار الكافور» حيث يقول الكثير من العارفين أن تلك الشجيرات لها القدرة على اللحاق بالمياه الى أي مسافة كانت بواسطة الجذور.

وقد تم منع غرسها في بلدان كثيرة ومن ضمن تلك البلدان سلطنة عُمان.. فقد سنّت قانوناً يعاقب من يقوم بغرسها اضافة الى تغريمه.

ونحن في بلادنا نرى أن هذه الشجرة هي أكثر الأشجار انتشاراً سواءً في المدن حيث شمل غرسها المستشفيات والمصانع والمنازل أو في الأرياف حيث تم غرسها في الشعاب والجبال وبأعداد كثيرة.

ولكي يكتب لمساعي الجهات المختصة النجاح.. فإن عليها أن تبدأ من الأعلى وتنتهي بالأدنى كي تطاع ويسمع صوتها.. وأن تحذو حذو الجهة التي منعت عاكس السيارات فبدأت بنفسها، لا أن تظل تردد أطروحاتها للمواطن حول ترشيد استخدام المياه وتترك من هم السبب الرئيسي في اهدارها كما هم عليه.. لأن الموظف والمواطن ليس لديهم مسابح أو حدائق ولا يستهلكون من المياه إلا ما يشربون أو يستحمون ، وما عدا ذلك فإنه يعتبر في نظرهم إسرافاً وتبذيراً واهداراً للثروة المائية التي هي عماد الحياة وسبب استمرارها.

التحديات التي تواجه القيادات الادارية

أحمد عبدربه علوي

■.. تمثل القوانين الصادرة المتعلقة بالمجال الاقتصادي والمالي والاداري نقطة تحول حضاري في فكر المجتمع اليمني ومنظوره نحو التطوير الاقتصادي والمالي والاداري، باعتباره المدخل العلمي والواقعي لمواجهة القضايا الاقتصادية والمالية والادارية.

لقد اهتمت بعض القوانين بوضع اطار جديد يتم وفقاً له اعادة تنظيم القطاع العام من منظور اقتصادي ينظر الى الشركة أو المؤسسة.. باعتبارها كياناً اقتصادياً مستقلاً يجب أن تعمل وفقاً لمبدأ التكلفة والعائد (بصرف النظر عن شكل الملكية) باعتبار أي شركة واحدة من الخلايا الحيوية التي يتكون منها النسيج الاقتصادي للمجتمع ومن ثم تتحدد قدرة النظام الاقتصادي على تحقيق التقدم بمقدار سلامة وصحة وحداته.

وقد اهتمت القوانين الصادرة المرعية بموضوع القيادات الادارية من حيث اسلوب الاختيار والتقييم والاعداد والتحضير وبحيث تتاح الفرصة لأفضل العناصر لتحمّل المسئولية في الجهاز الاداري للدولة.. بما يؤدي الى تعميق مبدأ الادارة بالأهداف والنتائج عند جميع المستويات ودون الدخول في تفاصيل أي من القوانين الصادرة بهذا الشأن الذي على ضوء تلك القوانين النافذة يهمنا في موضوعنا هذا أن نورد مجموعة من الملاحظات على ردود الفعل التي ظهرت حتى الآن ولمسناها من خلال تجارب الاحتكاك بالقيادات الادارية بالحكومة والقطاع العام وهي على النحو التالي:

١) وجود حالة من عدم الاستقرار التنظيمي تميز المناخ السائد في الأجهزة الادارية وقطاع الأعمال العام، وهذا أمر طبيعي يرتبط بأي قرارات استراتيجية وهي قرارات يترتب عليها تحوّل كامل في الموقف، وهو أمر مرغوب في سبيل الانتقال الى وضع أفضل.

٢) وجود شعور عام من الترقب والقلق وعدم الثقة أحياناً لدى أفراد الادارة العليا في مختلف المواقع، ولابد لنا أن نتوقع ذلك لأن التطوير يعني التغيير وهذا بدوره يمس الأوضاع المستقرة، ولاشك أن أي تهديد لذلك الاستقرار (حتى لو كان الفرد غير راضٍ) يثير المشاعر الانسانية، ويدعو الى القلق على المستقبل الوظيفي.

٣) تجاهل الهدف الرئيسي الذي صدرت من أجله هذه القوانين المنظمة المتعلقة بالتطوير وتغيير الوضع الحالي وصولاً الى وضع أفضل وانشغال كل طرف بالبعد الذي يهمه فقط دون الاهتمام بالجوانب الأخرى وبما تظهر معه الصورة الاجمالية الشاملة ولها ايجابياتها الكثيرة.

٤) التسرع في الحكم على الغايات التي ينتهي عندها التطوير.. فالبعض يرى أن هناك بعضاً من مواد القوانين لا لزوم لها وهو بطبيعة الحال حكم متسرع، فالبعض يرى أن بعضاً من الاجراءات والأوامر والقرارات الخاصة أو المتعلقة بالقطاع الخاص مجرد وسيلة لبيع القطاع العام أو خصخصته وهو حكم متسرع لم تنص عليه تلك الأوامر أو التوجيهات الحكومية ضمناً أو صراحة كل ما في الأمر أن تلك التوجيهات الحكومية وضعت الأمور في نصابها الصحيح عندما أعطي لمجالس ادارة الشركات اتخاذ القرارات الخاصة بتصحيح الهياكل المالية والادارية مما يعني المحافظة على المال العام وادارته بما يتفق مع صالح المجتمع.

٥) النظرة الجزئية المحدودة لموضوع التطوير، فالبعض ينظر الى هذه الآليات القانونية باعتبارها تنصب على أهداف محدودة مثل الوفاء بمتطلبات المنظمات الدولية دون أن يمتد التطوير الى محتوى النظام وتركيبته الحقيقية والبعض الآخر يراها تهديداً لمكاسب الطبقة العاملة، وفريق ثالث يراها اطاراً جديداً لرفع أسعار منتجات القطاع العام، وهذا أيضاً رد طبيعي لعملية التغيير حيث تكون نظرة كل فريق منطلقة من مكاسبه الخاصة ومحصورة في زاوية اهتماماته، وهو أمر لابد وأن يتفهمه المشرف على عملية التغيير والسلطة المختصة بأحداث التطوير.

٦) الوعي المحدود بأهمية التطوير، وضرورته في مواجهة التحديات حتى لدى بعض القيادات الادارية المرتبطة بالتطوير وذلك لغياب النظرة الكلية الشاملة بظروف اليمن الاقتصادية وحجم التحديات وبدائل المواجهة وتجارب الدول الأخرى واستراتيجيات التطوير الحالية وحدودها ومداها الزمني، وغير ذلك من قضايا تحتاج الى توعية جماهيرية يمكن لأجهزة الاعلام أن تلعب دوراً كبيراً فيها.

دور الادارة

تشير تجارب الدول المتقدمة الى أن نقطة البداية على طريق صناعة ما حققته من تقدم كان استشعار القيادات الادارية بهذه الدول لحجم التحدي الذي يواجه الأمة وحدوده ومتطلبات مواجهته.. فها هي اليابان عملاق الاقتصاد الأول حالياً والذي سبق وأن أعلن امبراطورها في عام ١٩٤٥م هزيمتها كما أعلن أيضاً بأنه لا سبيل الى مواجهة هذه الحقيقة إلا تحدي كل ما يفرضه واقع الهزيمة وأن الطريق الى ذلك هوالتفرغ للانتاج لاعادة البناء، ثم الانطلاق لفرض الارادة اليابانية من منظور اقتصادي.. وقد تحقق لها ذلك.

وتلك هي ألمانيا فقد رأى قادة الادارة فيها أن واقع الهزيمة والتقسيم هو نوع من التحدي وانطلقت سياسة الشطر الغربي نحو هدف استراتيجي ظهر في مسمى الدولة نفسها (ألمانيا الاتحادية) وقد تحقق لها ذلك الهدف فعلاً فيما لا يزيد على أربعين عاماً بفضل ما تحقق لها من تقدم اقتصادي كان هو القاعدة التي استندت اليها في طريقها لاعادة ألمانيا الموحدة كواقع يفرض نفسه حالياً على الساحة الدولية.

وقد أوجز واحد من القيادات الادارية الأمريكية خلاصة الموضوع عندما قال: خذوا منا كل ما صنعناه وكل تجارتنا وطرق مواصلاتنا وأموالنا، ولا تتركوا لنا سوى تنظيمنا وفي أربع سنوات سوف نسترد مجدنا.

وهذا يعني أن بداية الطريق لمواجهة التحدي (مهما عظم) هو وجود قيادات ادارية متفهمة لحقيقة التحدي وأبعاده ولديها فكر استراتيجي على مستوى ذلك التحدي وتنطلق منه هذه القيادات في رسم خططها ووضع الترتيبات المناسبة وتتخذ في اطاره كل ما يلزم من قرارات لمواجهة التحدي وتغيير الواقع واحداث التغيير المطلوب في اتجاه الهدف الاستراتيجي وهو صناعة التقدم.

لقد أظهرت احدى الدراسات الأكاديمية أن مفهوم وأبعاد التحدي الذي يدفع الادارة العليا ويحركها لم يكن هو تحقيق التقدم للوطن فقط، وانما كان تغيير وجه الحياة في العالم والتأثير في تاريخ الانسانية وذلك عندما سئل رؤساء أكبر الشركات العالمية عن طبيعة التحديات التي تواجههم وأبعاد تحقيق الذات لكل منهم فكانت اجاباتهم تشير الى ضرورة توجيه سياسة شركاتهم للتوصل الى منتجات تؤثر في شكل العلاقات الدولية ولها بصماتها في تطور الانسانية مثل نظم الاتصالات والأقمار الصناعية والمنتجات الدوائية والتطبيقات التكنولوجية الحديثة ونظم المعلومات الحديثة والأسلحة المتطورة وغيرها.. مما نلمس أثره الفعلي على المجتمع العالمي حالياً الى حد أنها كانت السبب الرئيسي في اعادة صياغة العلاقات الدولية وظهور ما يسمى بالمجتمع العالمي الجديد.

وجهة نظر

العجز

إبراهيم المعلمي

■ نحتار أحياناً في اختيار الفكرة أو لنقل القضية التي تحتل الأولوية في اهتماماتنا الناس وتشغل حيزاً من تفكيرهم وتتصدر قائمة مشاكلهم اليومية العامة .. وتتقافز الأفكار وتتسابق القضايا وتلح بقوة تأثيرها اللحظي على وضع نفسها في مقدمة كل القضايا.

● وأمام هذا الكم من الهموم والقضايا الوطنية والقومية والإنسانية التي تفقد الصواب .. تتداخل الأفكار وتتشتت عناصرها ويفقد المرء القدرة على التركيز .. ويضطر غالباً للتعامل مع مهنة الكتابة وأفكارها على طريقة موظف الشئون الاجتماعية حين يتزاحم أمام نافذته المئات من أصحاب المصالح وكل يريد إنجاز معاملته وتخليص مصلحته أولاً ، وحينما يشتد الصراخ والزحام وعدم الانضباط وقلة النظام يتخذ الموظف قراره بإغلاق النافذة والتوقف عن العمل .. وكذلك نفعل .. فنضع القلم ونزيح الأوراق جانباً.. لكننا ..ما نلبث أن نعود للكتابة تحت ضغط المسئولية وعذاب القلب ووجع الضمير الذي لا يضاهيه وجع.

● **المسألة ليست هروباً أو تذمراً أومبالغة في عصبية التعامل مع الهموم اليومية ، لكنه الألم الذي يعتصر القلب حين يجد المرء نفسه غير قادر على مشاركة الآخرين إزاء كل ما يجري ويعتمل سواءً لبعده عن موقع القرار أو بفعل محاذير السياسة والفلسفة والاجتماع..**

● والأمر لا يتعلق بحرية التعبير وحقوق «الفضفضة» المكفولة بالدستور والقانون .. لكن بالقدرة على إحداث فعل أو رد فعل أو تأثير يذكر بما يعطي الشعور بالارتياح في المساهمة في إصلاح الإعوجاج والتخفيف من معاناة الناس ومعالجة قضاياهم الحياتية.

almalemi@hotmail.com